



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>

Assist.Prof.Dr. Faiz Ali Bakheet

University of Mosul
College of Islamic Sciences

* Corresponding author: E-mail :
Dr.faizali75@uomosul.edu.iq

Keywords:

Mamluk
Al – Nasir
Egypt
Jewish
Christians

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 28 July. 2019

Accepted 24 Jan 2021

Available online 20 Apr 2021

E-mail

journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iq

E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities

People of Dhimmah during the Reign of Sultan Al – Nasir Muhammad ibn Qalawun

A B S T R A C T

The follower of the conditions of the people of the Dhimmah in the framework of the Islamic Arab state finds that they lived in peace and safety for long periods, despite the existence of some of the harassment that takes place under the Sultan. The conquest of Egypt was swift and complete. When these Islamic conquests were stabilized and the country was protected from Byzantine attacks, Muslims were able to manage Egypt excellently. They did not oblige others to believe in Islam. By contrast, the Islamic justice stimulated many people to follow it. Its tolerance and justice were among the most important reasons for the success of the early Muslims in ruling Egypt—a matter that can be represented in the following statement: “live and let others live”. Thus, the spirit of harmony and coexistence between members of the Egyptian community, including Muslims and the people of the Dhimmah, continued during the Umayyad and Abbasid dynasties.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.4.1.2021.14>

أهل الذمة في مصر في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون

أ.م.د. فائز علي بخيت/ جامعة الموصل/ كلية العلوم الإسلامية

الخلاصة:

إن المنتبغ لأحوال أهل الذمة في إطار الدولة العربية الإسلامية يجد انه عاشوا بسلام وأمان لفترات طويلة ، على الرغم من وجود بعض المضايقات التي تحصل في عهد سلطان ، لذا أصبح أهل الذمة من النسيج الاجتماعي المصري بدءاً من الفتوحات الإسلامية في عهد الخلافة الراشدة والدولة الأموية والعباسية امتداداً إلى عهد الدولة المملوكية وخاصة ما يخص حقبة البحث في عهد السلطان محمد بن قلاوون الذي كان من أكثر سلاطين المماليك عطفاً وتسامحاً تجاه أهل الذمة ، والدليل على ذلك انه أمر بإعادة من طرد منهم إلى وظيفته فضلاً عن منع الأذى عنهم ، فلذلك تمتعوا في عهده بالأمان والطمأنينة ، اللهم إذا استثنينا بعض الحوادث العارضة التي كانت تؤدي إلى تغيير في سياسة السلطان تجاههم ، إلا

أن ذلك الأمر كان يزول بزوال الدافع من وراءه.

قبل البدء بالحديث عن أهل الذمة في زمن المماليك في عهد الناصر خاصة ، لابد من الإشارة إلى واقع أهل الذمة منذ الفتح الإسلامي ، ومما يلفت النظر أن فتح مصر كان سريعاً ومكتملاً ، وبعد استقرار الفتح ، وتأمين البلاد من المحاولات البيزنطية ، تمكن المسلمون من إدارتها بشكل ممتاز ، ولم يجبروا أهل الذمة على اعتناق الإسلام ، إلا أن عدالة الإسلام وسماحته أدت إلى دخول أعداد كبيرة منهم في الإسلام فأصبح المسلمون أغلبية بعد قرنين من الزمان⁽¹⁾ ، ومن أسباب نجاح المسلمين الأوائل في حكم مصر تلك السياسة التي اتبعوها ، والتي يمكن التعبير عنها بعبارة (عش ودع الآخرين يعيشون) ، وبذلك استمرت روح التآلف والتعايش بين أفراد المجتمع المصري من المسلمين وأهل الذمة في عهد الدولة الأموية والعباسية من بعدها⁽²⁾ ، أما في العهد الأيوبي فقد عاش أهل الذمة بسلام على الرغم من أن الدولة الأيوبية كان لها الدور الأكبر في التصدي للغزاة الصليبيين فذلك كانت في حروبهم شبه دائمة ضدهم الذين هاجموا مصر بحملتين ، وعلى أية حال لم يلاقي أهل الذمة سياسة عنف أو اضطهاد ، ثم جاء عصر المماليك استمراراً للعصر الأيوبي من جوانب عدة ، منها مواصلة الجهاد ضد الصليبيين ، ومنها البناء الاجتماعي والنسيج الثقافي للمجتمع المصري ، وفي هذا العصر عاش أهل الذمة حياتهم ضمن الإطار العام لحياة المسلمين في مصر للحياة المصرية⁽³⁾ .

لم يكن اليهود والمسيحيين من الأقليات الدينية في مصر زمن المماليك⁽⁴⁾ ، وعلى ما يبدو أن المسيحيين لم يكونوا أقلية بالمعنى الاجتماعي ، وإنما بالمعنى الديني فقط ، حيث كانوا ينقسمون آنذاك إلى فرقتين أساسيتين هما الملكانية أو (الملكية)⁽⁵⁾ ، وكانوا أقلية بين المسيحيين⁽⁶⁾ ، واليعاقبة وهم الأغلبية بين المسيحيين المصريين⁽⁷⁾ ، أما اليهود فكانوا ثلاث طوائف هي الربانون أو الربيون والقراؤون والسامرة ، وسبب تعدد الطوائف في هذه الديانة راجع إلى الخلافات والنزاعات التي نشبت بين أتباعها حول تفسير أمور مختلفة حول الاعتراف بأسفار التوراة والتلمود أو إنكار بعض هذه الأصول⁽⁸⁾ ، أما فيما يتعلق بالمسيحيين ، فإن انقسامهم إلى طائفتين في مصر زمن المماليك ، إنما هو امتداد لذلك النزاع الذي قد ساد في أنحاء العالم المسيحي حول طبيعة السيد المسيح ، حول الاعتراف بأسفار التوراة والتلمود أو إنكار بعض هذه الأصول⁽⁹⁾ ولاتهما هنا تفاصيل الخلافات بين هاتين الطائفتين ، ولكن ما يعنينا في هذه الدراسة أنهم كانوا جميعاً جزءاً من المجتمع المصري شأنهم شأن المسلمين في ذلك الوقت ، ولابد لنا هنا أن نبين موقف سلاطين المماليك من أهل الذمة وخاصة السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وتوضيح ذلك من خلال السياسة التي انتهجها السلاطين من جهة ، والمفاهيم السياسية في عصرهم من جهة أخرى.

على ما يبدو أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية ظلت تمثل الإطار لجميع الدول التي قامت في مختلف أنحاء العالم الإسلامي في العصور الوسطى ، فإن طبيعة نظام الحكم في دولة سلاطين

المماليك جعلت لهذه الدولة خصائص ميزتها كظاهرة متفردة ، فلم تكن النظرية السياسية لهذه الدولة قائمة على مبدأ الوراثة في الحكم أو التفويض الشعبي أو الانتخاب بل قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطنة ، ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم من أهل الذمة طابعا خاصا ، لذلك حرص سلاطين المماليك على التزامهم العدالة تجاه أهل الذمة عملا بتعاليم الدين الإسلامي من ناحية ، إلا أنهم مارسوا عليهم ضغوطا في بعض الأحيان من ناحية أخرى ، لاسيما أنهم كانوا من أصحاب الثروات نتيجة عملهم في الجهاز الإداري فكانت يسيل لها لعاب السلاطين خاصة في أوقات الشدة ، فيبادرون إلى مصادرتها ، ولا بد الإشارة هنا إلى أن سمة المصادرة كانت من سمات السياسة الداخلية في عصر سلاطين المماليك ، ولم تكن انطلاقا من دوافع دينية ، وإنما كانت تعبيراً عن طبيعة علاقة أولئك الحكام العسكريين برعاياهم من المسلمين وأهل الذمة على حد سواء⁽¹⁰⁾.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحروب الصليبية قد خلفت في العالم الإسلامي كله تراثا يفيض بالمرارة والعداء تجاه الغرب المسيحي ، كما جعل الدول تشكك كثيرا في ولاء رعاياها من أهل الذمة⁽¹¹⁾ الذين احتلوا مكانة هامة في جهاز الدولة الإداري ، وخاصة بعد أن سمح المسلمون لأهل الذمة بأن يحلوا محل الموظفين البيزنطيين ، حيث تكونت منهم فئة من الخبراء في شؤون المال والإدارة ، وعلى رأسهم الأقباط الذين لم تستطيع الدولة الاستغناء عنهم ، وعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلت ضدهم من لدن بعض رجال الإدارة ، فقد أمسى وجودهم في الإدارة الحكومية ضرورياً⁽¹²⁾.

لقد قاسى أهل الذمة قبل ظهور الإسلام كثير من أنواع الاضطهاد من قبل حكام روما وأباطرة الدولة الرومانية الشرقية ، ولكن ظهور الإسلام منحهم الأمان والاستقرار، إلا أن ذلك الأمان لم ينعموا به لفترة لما كان الحكام من سياسات انتهجوها تجاه أهل الذمة وخاصة عندما يتعرض المسلمون لخطر الاعتداءات الخارجية من أبناء جنسهم هذا من جهة⁽¹³⁾ ومن جهة أخرى كانوا يعاملون معاملة حسنة خاصة في عهد الدولة الفاطمية فقد اتخذوا منهم الوزراء وأرباب المناصب العليا الذين جمعوا ثروة وأصبحوا ذوى نفوذ وسلطان ، لذلك تمتعوا بحماية الولاة الذين منحهم أنواع الحريات الدينية⁽¹⁴⁾.

لقد قاسى أهل الذمة في عصر المماليك كثيراً ، وإن لم يتعرضوا لآرائهم الدينية ، وكانت الحروب الصليبية التي حدثت في القرنين السادس والسابع /الثاني والثالث عشر من العوامل التي ساعدت على عدم معاملة المماليك لأهل الذمة ذات المعاملة الطيبة التي عاملهم بها الفاطميون ، إذا أنهم ظنوا بأن أهل الذمة كانوا يثيرون المشاكل في الدولة المملوكية ، وخاصة عندما أشعلت النيران في أحياء القاهرة ، عندما انتصر الظاهر بيبرس على الصليبيين ، وانتزاعه لمدينة أرسو وقيصرية وطرابلس ويافا وأنطاكية من أيديهم ، وفي بعض الأحيان كانت الحرائق تنسب إلى المسيحيين في مناسبات أخرى⁽¹⁵⁾.

على ما يبدو أن طائفة الأقباط المنتشرة في مصر في عصر المماليك ، هي طائفة المسيحية اليعاقبة ومن المعلوم أن الأقباط كانوا وذوي نشاط ظاهر في دواوين الحكومة المملوكية ، بل كانوا يديرون اقطاعات الأمراء المماليك في معظم الأحيان ،لذا لم تكن سياسة سلاطين المماليك في معاملتهم واحدة ، بل اختلفت بين اللين تارة والشدة تارة أخرى ، ونتيجة لهذا كانت تقوم بإقصاء بعض الموظفين

عن وظائفهم بين الحين والآخر تحبياً إلى الشعب ، إرضاء لروح التعصب ، إلا أن هذا الإقصاء كان قصير الأمد ، لأن وجودهم في تلك الوظائف كان ضروري (16) .

ويتضح أن سياسة بيبرس في معاملة أهل الذمة لم تكن تتطوي على شيء من العطف ، وكذلك السلطان قلاوون فقد انتهج السياسة ذاتها ، حيث حرم على المسيحيين الالتحاق بالوظائف العامة ، وكان ينزل بهم اشد أنواع العقاب (17) ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل يذكر المقرئ قائلًا: ((إن الأمير سنجر الشجاعي كانت حرمة وافرته في أيام الملك المنصور قلاوون ، فكان النصارى يركبون الحمير بزنانير في أوساطهم ولا نصراني أن يحدث مسلماً وهو راكب وإذا مشى فينزله ولا يقدر احد منهم أن يلبس ثوباً مصقولاً) (18) ، وتستمر سياسة الاضطهاد ضد أهل الذمة ، إلا أن في عهد السلطان خليل بن قلاوون كان اقل وطئاً ، حيث وجد فيهم قوة في إدارة أعمال دولته وخاصة السياسة المالية (19) ، ويذكر حسن إلى أن بعض ما كان يصيب القبط من اضطهاد ، كان يصدر من أوامر تقييد حريتهم ، وخاصة عندما تكون الحكومة في أزمة مالية (20) ، ومما يشار إليه أيضاً أن المسلمين كانوا لا يتقون تماماً في إخلاص القبط لهم ، كما يظهر أن سخط المسلمين على القبط كان ينشأ أحياناً من امتلاك أهل الذمة للثروات ، وتخصيص أراضي كوقف للكنائس والأديرة (21) .

ومما يبدو أن سياسة السلطان الأشرف خليل التي كان قوامها الود وحسن التفاهم سرعان ما تبدلت ، إذ أن كتاب النصارى الذين كانوا في خدمة الأمراء الخاصكية أساءوا معاملة رؤوسهم من المسلمين ، وأثاروا بذلك شعور الكراهية ، ومما زاد في حدة التوتر أن احد الكتاب ، ويعرف بأسم عين الغزال سب سمسار شونة الأمير ، لأنه تأخر في تسليم بعض المال المستحق عليه من ثمن غلة الأمير ، واثار ذلك سخط العامة ثم ساروا إلى القلعة ، وقدموا الاحتجاجات للسلطان على ما وقع من الكاتب ، وما حدث للسمسار على يده ، ولذلك أمر السلطان بأن ينادى في القاهرة ومصر أن لا يخدم أحد من النصارى واليهود عند أمير ، وأمر الأمراء اجمعهم أن يعرضوا على من عندهم من الكتاب النصارى الدخول في الإسلام (22) ، وعلى اثر ذلك أسلم كثير من النصارى ، وأخذت عليهم إقرارات عرضت على السلطان فاعتمدها ، وعلى الرغم من ذلك لم يتمادى السلطان خليل أن ينزل العقاب بأهل الذمة بسبب تلك الحادثة ، الا انه أمر بعدم نهب بيوتهم (23) .

أهل الذمة في عهد الناصر محمد :

كان السلطان الناصر محمد أكثر عطفاً من سلاطين المماليك الآخرين على أهل الذمة حتى انه أمر بإعادة من طرد منهم إلى وظيفته ، ومنع عنهم الأذى والضرر ، فتمتعوا في عهده بالهدوء والطمأنينة وراحة البال ، اللهم إذ استثنينا بعض الحوادث العارضة التي كانت تؤدي إلى التغير في سياسة السلطان تجاههم وكانت تزول بزوال الدافع إليها (24) .

لقد استمر أهل الذمة يتمتعون بالأمان حتى سنة 700هـ/1300م ومما يلفت النظر أنه بعد ذلك قدم إلى القاهرة في شهر رجب في تلك السنة الوزير المراكشي أبو عنان فارس المريني (25) الذي كان ينوي الحج ، وعند وصوله إلى مصر استقبله السلطان وحاشيته ، وبينما هو في ضيافة السلطان لفت نظره

رجل يركب فرساً، ويلبس عمامة بيضاء ويسير حوله الناس ويقبلون رجليه ، وهو يعرض عنهم ويأمر غلمانه بأن يطردوهم وهم يصيحون ((يا مولانا الشيخ بحياة ولدك النشو تنظر في حالنا)) فلم يزد ذلك الا تجبرا وعتواً ، ويبدو أن هذا الموقف استوقف الوزير المراكشي ، فتساءل من يكون هذا الرجل الذي يحاط بكل مظاهر التبجيل والتعظيم ، ولما علم انه نصراني غضب وسار إلى القلعة ، حيث قابل الأميرين سيف الدين سلار نائب السلطنة والأمير بيبرس الجاشنكير ، وقال لهما وهو يبكي لما شاهد ذلك الموقف ويذكر المقرئزي قائلاً: ((كيف ترجون النصر والنصارى تركب عندكم الخيول وتلبس العمامم البيض وتندل المسلمين وتشبههم في خدمتكم))⁽²⁶⁾ ، فحذرهم من نعمة الله عليهم أن حسنوا معاملتهم مع أهل الذمة ، وبين لهم أن في بلاد المغرب يعاملون معاملة قاسية ، فلا يسمح لهم لبس الثياب الفاخرة ، ولا ركوب الخيل والبغال ، ولا العمل في الدواوين السلطانية ، فأثر كلامه في نفوس الأمراء ، لذلك أمر السلطان بعقد اجتماع يحضره القضاة والفقهاء وبطارك النصارى وأساقفة اليهود، وأشار عليهم بضرورة التزام العهد العمري ، فيما يخص أهل الذمة ، وأن النصارى يتميزوا بالعمائم الزرق واليهود بالعمائم الصفرة والسامرة بالشام عمائم حمراء⁽²⁷⁾ ، ويمنعوا من ركوب الخيل والبغال والعمل بالوظائف الحكومية ويذكر المقرئزي قول رئيس اليهود قائلاً (أوقعت الكلمة على سائر اليهود في مخالفة ذلك والخروج عنه)⁽²⁸⁾ ، وعلى أهل الذمة الالتزام بذلك ، ونودي بجميع إثناء مصر بهذا الأمر ، وهدد من يخالف يستحل ماله وحريمه ، فاضطروا الإذعان بذلك⁽²⁹⁾ ، ونتيجة لهذا الأمر تعرضت كنائس أهل الذمة الى التخريب من لدن العامة من الناس بناء على الفتوى التي أصدرها الشيخ الفقيه نجم الدين أحمد الرفعة ، إلا أن قاضي القضاة نقي الدين محمد بن دقيق العيد رفض هذا الأمر ، وأحتج إذا قامت البينة بأنها أحدثت في الإسلام تهديم ، وإلا فلا يتعرض لها ، ووافقه بقية العلماء على هذا الأمر⁽³⁰⁾ ، ويتضح أن الاضطرابات لم تكن في مدينة القاهرة فقط ، بل شملت جميع إثناء مصر وبلاد الشام ، فمدينة الإسكندرية عندما وصلها المرسوم السلطاني في أمر الذمة هدموا كنيسةين ودور اليهود التي تعلو على دور جيرانهم المسلمين ، أما مدينة دمشق فشهدت اجتماعا من القضاة والأعيان عند الأمير أقش الاقرم نتج عنه ، بأن يلبس النصارى العمامم الزرق واليهود العمامم الصفرة بسائر بلاد الشام ، وبهذه القرارات بقيت الكنائس مغلقة مدة سنة بأمر السلطان المملوكي حتى توسط ملك الفرنج الاشكري ، ففتحت كنيسة واحدة بالقاهرة ، ومن ثم قدمت وساطات اخرى للغرض نفسه ، ففتحت كنيسة حارة وزويلة ونقولا⁽³¹⁾ .

وفي الحقيقة أن مثل هذا التحريض من رجل لا يمت إلى المصريين بصلة تربطهم به رابطة الإخوة الإسلامية فقط ، أمر مخالف للتعاليم الإسلامية المتمثلة بالعدل والمساواة التي يجب أن تكون بين أهالي مصر مهما اختلفت أديانهم وتباينت نحلهم ، الذين عاشوا في منطقة واحدة منذ دخول الإسلام إلى مصر ، حيث رحب أهل الذمة بفتح مصر ، وتخليصهم من الحكم الروماني ، ويبدو أن هذا التحريض جاء في وقت أن المسلمين وأهل الذمة كانوا يعيشون في ود وسلام ، إلا حدوث بعض المنازعات التي لا تؤثر على ذلك الوضع السلمي ، لأن المسلمين في مصر كانوا يعدون أنفسهم جنسا واحدا يشترك في تحمل ظلم الحكام⁽³²⁾ .

مرسوم رجب 700هـ/1300م:

ومما يدعو للأسف أن السلطان الناصر محمد والأمراء تأثروا بكلام الوزير المراكشي ، فأمر السلطان في 20 رجب سنة 700هـ/ بعقد مرسوم في المدرسة الصالحية بين القصرين حضره حكام مصر وقضاتها وفقهاؤها، واستعدى بطرك الأقباط ورئيس اليهود الديني وجماعة من الأساقفة وأكابر الكهنة وأعيان الملة المسيحية واليهودية ، وندب قاضي القضاة شمس الدين احمد السروجي الحنفي لينوب عن المسلمين في هذا المجلس ، وطال الجدل بين المجتمعين حول الشروط التي سوف تفرض على أهل الذمة (33) ، بأن يلبس أهل النصارى العمام الزرق واليهود العمام الصفرة ، وتميز نساء أهل الذمة كلا مع ملتها ، ولا يسمح لهم بركوب الخيل سوى الخيول الحمر من غير تميز لها ولا قيمة ولا يحملوا سلاحا ، وعدم الجلوس على طرق المسلمين ، ولا يرفعون أصواتهم على أصوات المسلمين ، ولا يعلوا بناءهم على بناء المسلمين ، ولا يظهروا شعاراتهم ، ولا يضربوا بالنواقيس ، ولا ينصروا مسلما ولا يهوديا ، ولا يشتروا من الرقيق مسلما ، ومن دخل منهم الحمام يميز نفسه بعلامة من المسلمين بجرس في حلقه ، ولا ينقشوا فصوص خواتيمهم بالعربي ، ولا يعلموا أولادهم القرآن ، ولا يستخدموا في أعمالهم الشاقة مسلما ومن زنا منهم بمسلمة قتل (34) .

ومما زاد هذه الحالة سوءاً ذلك المرسوم الذي اصدر الذي يحرم استخدام أحد من النصارى أو اليهود بديوان السلطان أو بديوان الأمراء إلا من اسلم منهم ، وينادى في القاهرة بأن كل من خالف أحد هذه الشروط يقتل (35) ، وفي المقابل حاول أهل الذمة التحرر من هذه الشروط أو من بعضها حيث أعطوا الأموال لتحقيق ذلك ، إلا أنها لم تجد نفعاً ، ومما زاد الأمر تعقيدا أمر السلطان بإغلاق الكنائس بمصر والقاهرة ، وهذا ما حفز كثير من أهل الذمة اعتناق الإسلام ليتخلصوا من هذه الشروط ويحتفظوا بوظائفهم ، إلا أن السلطان أمر أن يعمم هذا الأمر على جميع الأراضي التابعة للدولة المملوكية عدا الكرك والشوبك لقلّة عدد المسلمين فيهما (36) .

ويبدو أن تدخل الوزير المراكشي قد فعل فعله في نفوس أمراء مصر ، إذ طبق هذا المرسوم بشكل كلي على أهل الذمة ، دون مراعاة ظروف كلا البلدين من حيث التجانس بين الطوائف من حيث الود والاحترام ، علما أن المسلمين وأهل الذمة كلهم مصريين قبل كل شيء ، فضلا عن ذلك أن أهل الذمة كانوا يتولون الوظائف بالدولة المملوكية بوجه عام ، وإدارة الشؤون المالية بوجه خاص (37) .

وخوفا من عدم فهم الحقيقة التي حفزت حكام المماليك من طرد أهل الذمة من وظائفهم ومعاملتهم هذه المعاملة السيئة ، ومما يتضح أن ذلك لم يكن نتيجة التعصب الديني ، فإن المسلمين وأهل الذمة كانوا يقاسون على حدٍ سواء من الطبقة الحاكمة من المماليك ، وقد أثر ذلك تأثيراً سلبياً على حدوث اضطراب وفوضى بقيام مجموعة من الناس الخارجين عن قانون الدولة بنهب بيوت ومحلات أهل الذمة ،

والتعرض لهم في الطرقات ، إلا أن الموقف في مدينة الإسكندرية أصبح أكثر خطراً على أهل الذمة ، إذ تعرضت كنيسة كنيستين إلى التخريب ، واستمرت سياسة الاضطهاد ضد أهل الذمة ، وخاصة من لدن الأمراء ومنهم الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير المسئول عن شؤون مصر الداخلية ومعه نائب السلطنة سلا ، حيث أمروا بإغلاق الكنائس بمدينة القاهرة ، وإبطال عيد الشهيد بمصر (38) .

موقف الدول الأوروبية من سياسة الناصر :

على ما يبدو أن تأثير قرارات مرسوم شهر رجب أخذت تتضاءل شيئاً فشيئاً على مر السنين وتناسى الناس كثير من القيود التي فرضت على أهل الذمة ، أما صاحب القرار وهو السلطان الناصر أصبحت معاملته مع أهل الذمة أكثر إنصافاً من ذي قبل ، فسمح لهم بتقلد المناصب في الدولة ، كما سمح لهم بركوب ما يشاءون من الدواب ، إلا أن العامل الأساس الذي حدا بالناصر إلى إنصاف أهل الذمة يعود إلى المفاوضات الأوروبية من عدة جهات الأولى : من جانب إمبراطور القسطنطينية الذي أرسل بدوره إلى السلطان الناصر سفراء يحملون الهدايا كي يعامل المسيحيين الشرقيين من أبناء مذهبه في مملكته معاملة تتطوي على العطف واللين ، ويبدو أن توسط الإمبراطور كان له الأثر الطيب على أهل الذمة ، وخاصة طائفة الملكانيين ، أما الثانية : فكانت من جانب البابوات ، فأنهم طلبوا من السلطان الناصر محمد أن يعامل رعاياهم النصارى برفق ليعاملوا المسلمين المقيمين في بلاد المغرب معاملة حسنة ، فكانت النتيجة المباشرة لجميع المحاولات التي بذلها البابوات في هذا الموضوع هي ما حصلوا عليه بعض المزايا التي قد يتمتع بها طائفة المسيحيين في الشرق . أما الثالثة : التي كانت من لدن ملوك أرغونة أواخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ، حيث وصلت الرسل إلى السلطان الناصر محمد بالتوصية لمراعاة أهل الذمة المقيمين في مصر مع مراعاة إعادة فتح الكنائس في مصر والأراضي المقدسة (39) ، وقد بلغ عدد الرسائل التي وصلت إلى السلطان خلال سلطته الأولى والثانية ما بين 1292, 1227 ست رسائل كتبت خلال السنوات 1303, 1305, 1314, 1318, 1322, 1328, في حين كتب السلطان الناصر عدة رسائل والتي بلغت ثمانية وبعثها إلى ملك أرغونة يعقوب الثاني (40) .

على ما يبدو أن السلطان الناصر كان يمتلك الحنكة السياسية في حكمة ، ولاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لذا اصدر مرسوماً جديداً سنة 721/1321م عدل فيه المرسوم السابق الذي شدد فيه على أهل الذمة ، فبذلك أخذ يتمتعون بالحرية التي منحت لهم من لدن السلطان الناصر الذي بذل قصارى جهده في سبيل إنصافهم وإقامة العدل بينهم ، فضلاً عن ذلك فقد حمى الكنائس من الاعتداء عليها وإعادة فتح كثير منها ، ورفض أن يصدق الوشاة الذين ينسبون كل حريق أو ضرر يحصل في مصر انه ناشئ عن المؤامرات التي يثيرها أهل الذمة (41) .

ويتضح أن بعض فقهاء المسلمين بدعوا يعلنون تذرهم من سياسة اللين التي انتهجها السلطان الناصر والتي كانت لها مردوداً سلبياً على الأوضاع الداخلية للدولة المملوكية ، فقام مجموعة من العامة بمهاجمة الكنائس وتخريبها ونهبوا أموالها ، والذي يهمننا هنا لا بد من توضيح موقف السلطان الناصر من هذه الإحداث ، فإن ما ذكره المقريزي عن تلك الأحداث يدل على أن السلطان الناصر لم يكن راضياً عن

تلك الأعمال قائلاً: (((فلما خرج الناس من الجامع رأوا غباراً ودخان الحريق قد ارتقعا إلى السماء ... فأنكر السلطان ارتفاع الأصوات بالضجيج وأمر الأمير أيدغمش بكشف الخبر فلما بلغه ما وقع انزعج لذلك انزعاجاً زائداً ، وتقدم الأمير فركب بالوساقية ليقبض على العامة ليظهر بهم) (42) ، إلا أن إعمال التخريب استمرت وهنا يعود المقريري ليوضح موقف السلطان الناصر من تلك المحاولات مما لا يدع مجالاً للشك في أن العامة هم من قاموا بتلك الأعمال من تلقاء أنفسهم ، وأن السلطان وأمرائه لم يكونوا راضين عن أعمالهم ، وأن هذه الأعمال لم تكن بدافع ديني بل بقصد السلب والنهب والتخريب ، وحتى يبين صدق السلطان تجاه أهل الذمة هم بركوب فرسه بنفسه ليتحقق من الأمر الذي حصل ، وأمر جنده بالقاء القبض على مرتكبي الأفعال في كافة أنحاء مصر ، واشتد غضب السلطان على العامة بإجراءاته مما اضطر كثير منهم الهروب خارج مصر (43) .

من الطبيعي أن أهل الذمة لم يقفوا مكتوفي الأيدي ، فقاموا بأعمال تخريبية في مدينة القاهرة واستمرت لأيام عدة حتى كاد لا يخلوا أي مكان في مصر الا وفيه ذلك الاضطراب ، وتعرضت الجوامع ودور العبادة إلى ما أصاب الكنائس، ويعد هذا الأمر انتقاماً من المسلمين الذين هدموا الكنائس (44) .

على ما يبدو أن تلك الأعمال التخريبية التي قام بها أهل الذمة لم تكن ردة فعل ، وإنما كان هناك من يحرضهم من قبل الرهبان آنذاك ، ويذكر ابن تغري بردي معلقاً على ذلك قائلاً: (((أن الناس استمروا في شك من دبر هذا الحريق حتى عثروا في ليلة 21 جمادي الأول على راهبين خارجين من مدرسة الهكارية وقد أشعلا فيها النار ومن ثم القي القبض عليهما وتم إحضارهما إلى والي القاهرة علم الدين سنجر) (45) الذي أرسلهما بدوره إلى السلطان الناصر محمد ، واعترفا بأنهما حرصوا على حرق الأماكن المقدسة الإسلامية نكاية بالمسلمين الذين هدموا الكنائس ، فضلاً عن اعترافهم باشتراك أربعة عشر راهباً في هذا الأمر ، ونتيجة لهذا الأمر اشتد سخط عامة المسلمين على أهل الذمة (46) .

في الحقيقة أن تلك الأحداث أدت بالتالي إلى إعادة تنفيذ القرار الذي أصدره السلطان الناصر محمد في رجب سنة 700هـ/1300م والخاص بمعاملة أهل الذمة ، وقد أورد ابن تغري بردي القرار الذي أذيع بين سكان مصر وأرسل إلى ولايتها في أنحاء مصر قائلاً: (((وبعد فأنا لما أقدمنا الله لنصرة الإسلام وأهله... ونظهر شرائع الإسلام في كل مكان ونقف عند الأوامر الشرعية ، لتكون كلمة الكفر هي السفلى وكلمة الله هي العليا ، وكانت جماعة من مفسدي النصارى قد تعدوا وطغوا ، وتمادوا بالمخالفة إلى ما يقتضي نقض العهود... اقتضى رأينا أن نأخذهم بالشرع الشريف ، ونجدد عليهم عهود النبوة ، وأن نقرر على من شمله عفونا منهم أن يكون تحت سيوفنا مرتهنة ، وأن يلبسوا العمائم الزرق والجباب الزرق... وأن لا يستخدم أحد منهم إلا أن يثبت إسلامه ويصح إيمانه)) (47) وبهذا القرار عاد الحال بالنسبة لأهل الذمة إلى ما كان عليه في سنة 700هـ/1300م ، فمنعوا أن يرتدوا إلى المسلمين وتم طردهم من دواوين السلطان والأمراء ، وأغلقت الأديرة والكنائس حتى أن كثيراً من أهل الذمة اعتنقوا الإسلام ليحتفظوا بوظائفهم ، ويتخلصوا من تلك القيود التي فرضت عليهم (48) .

مما لا شك فيه أن السلطان الناصر اصدر هذا القرار ردعا لجماعة من مفسدي أهل الذمة ، وكي يحفظ الأمن في بلاده ، وأن هذا الإجراء لم يكن نتيجة لتعصب ديني وانه استعمل نفوذه في مصلحة أهل الذمة العاملين معه في السلطنة ، ومنهم الوزراء الذين تظاهروا بالإسلام ، ويذكر ميور في هذا الصدد ، أن السلطان الناصر ووزرائه وقفوا موقفاً يذكر لهم بالثناء والحمد ، إذ أنهم حاولوا تهدئة الأوضاع الداخلية من خلال إصدار القرار لمعاقبة المتمردين من كلا الطرفين ، ومما يثبت ذلك ، أن مجموعة من المماليك هجموا على احد وزراء الدولة الذي دخل بالإسلام حديثاً إلا انه لايزال يحن إلى الديانة المسيحية ، وفي هذا الموقف اثبت السلطان الناصر موقفه الثابت بمعاقبة مثيري الفتنة⁽⁴⁹⁾ ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد حيث أن المتعصبين رأوا أحد المسلمين يقبل أحد كتاب السر المسيحيين بدمشق ، فهجم عليه وقتله ، فأمر السلطان بشنقه وتعليق جسمه على باب المدينة⁽⁵⁰⁾ .

على ما يبدو أن السلطان الناصر غير سياسته مع أهل الذمة خوفاً من الفتنة وحصول حرب أهلية بين مكونات المجتمع المصري ، وفي مقابل هذا لا يعني أن السلطان الناصر أعطى الحرية لأهل الذمة في التصرف داخل الدولة ، علماً أن هناك وزراء من أهل الذمة ، لم يكن السلطان الناصر يتردد في معاقبتهم ، وإذا اضطر فانه يأمر بقتل من يسيء منهم ، ولم تكن معاملة السلطان الناصر لوزرائه من أهل الذمة مقصورة عليهم ، بل أن تلك المعاملة كان يجري عليها مع كل شخص يثير المشاكل أو لم ينضبط في عمله ، وخاصة من كبار موظفي دولته وغيرهم من المتصلين بهم ولا فرق في ذلك بين مسلم ونصراني ويهودي⁽⁵¹⁾ .

على الرغم من السياسة التي اتخذها السلطان الناصر تجاه أهل الذمة ، إلا أن هناك بعض المشاكل لم يستطيع حلها بشكل كلي ، وخاصة من لدن كبار موظفيه الذين وقفوا حياتهم للذود عن أبناء جلدتهم ، ودفع الأذى عنهم ، ومن هؤلاء وزير السلطان الناصر ومدبر الدولة الناصرية الوزير عبد الكريم بن هبة الله الملقب كريم الدين ، الذي اسلم في سنة 708هـ/1308م وهو في سن الشيخوخة ، وذلك في عهد السلطان بيبرس الجاشنكير الذي اتخذه كاتباً لسره ، ويذكر ابن إياس أن نفوذ هذا الوزير قد بلغ مبلغاً كبيراً حتى أن السلطان الناصر كان لا يستطيع الحصول على نفقاته إلا بعد موافقة الوزير كريم الدين⁽⁵²⁾ ، واستمر على هذا الحال حتى هروب مساعدي الوزير سلار وبيبرس الجاشنكير ، وبذلك تمكن السلطان من القبض على الوزير وصادر أمواله التي بلغت مائة ألف دينار ، إلا أن جماعة من أمراء مصر شفعوا له عند السلطان فأطلق سراحه وأعادته إلى وظيفته (ناظر الخاص) التي استحدثت في عهد الناصر ، فيعد الوزير الأول الذي تم تعيينه في ذلك المنصب ، وبذلك عظم شأن الوزير حتى صار يركب في موكبه سبعون من المماليك والأمراء⁽⁵³⁾ .

ومن الجدير بالذكر أن الوزير كريم الدين قد بالغ في أعماله الخيرية ، فعمر المساجد وبذل الأموال الضخمة في أعمال الخير والتصدق على الفقراء الذين يزدحمون في بابه ، فكان يعطي كل واحد نصيبه ، إلا أن كل تلك الأعمال لم تشفع له عند الناس الذين كرهوه وحاولوا اغتياله مرات عدة ، لأنه لم يلتزم جانب الحياد في إثناء الفتنة التي قامت بين المسلمين وأهل الذمة ، فضلاً عن جمعه للأموال بطرق

غير مشروعة ، مما أثار سخط الناس عليه ، لذلك أمر السلطان الناصر محمد في سنة 723هـ/1323م بإعفائه من منصبه ، ومصادرة أمواله ، فضلا عن ذلك أصدر بحقه الإقامة الجبرية في داره بالقرافة ، ومن ثم نقل الى سجن في بيت المقدس ، وبعد مدة أعيد الى القاهرة ، وصدر الحكم فيه بالإعدام ونفذ في مدينة أسوان⁽⁵⁴⁾ ، وأن الأمر لم يقف عند هذا الحد بل أن السلطان استوزر شخص آخر من القبط أسمه شرف الدين النشو الذي كانت مدة وزارته سبع سنوات اتسمت بأعمال القسوة والوحشية في معاملة الناس ، وهذا ما ولد حنق الأهلين وسخطهم عليه ، لأنه كان يبتز الأموال من الناس متظاهرا بالفقر والإملاق حتى أنه كان يقترض من الشخص الواحد مبلغا من المال بين الثلاثين درهما والخمسين ، وما لبثت أن كثر ماله حتى قارب الأربعة والعشرين ألف دينار ، فلما سمع السلطان الناصر شدة تعسف هذا الوزير ، وتلك الثروة التي استحوز عليها ، والأساليب التي اتبعها أمر بالقبض عليه⁽⁵⁵⁾ ، ويذكر حسن عن هذه المسألة انه وجد في بيته(النشو)خمسة عشر دينار من الذهب العين وألفان وخمسمائة حبة من لؤلؤ تتراوح قيمة الحبة الواحدة منها الفين درهم وقطعة زمرد زنتها رطل⁽⁵⁶⁾ وبالتالي كانت نهاية الوزير القتل مع أخيه وأمه سنة 740هـ/1339م ، ودفن بمقابر اليهود تحقيرا لشأنه ، وأقيم الحراس على قبره أسبوعا خوفا من نبش العامة له وإحراق جسده⁽⁵⁷⁾ .

وجملة القول أن السلطان الناصر قد أحسن في أثناء مدة حكمه إلى كل أهل الذمة ، وخاصة الأقباط الذين كان يطلق عليهم (المصريين) ، وعمل على إرضاء كلتا الطائفتين ، اللهم إلا إذا استثنينا الظروف التي أدت إلى معاملة إحدى هاتين الطائفتين معاملة فيها شيء من التشدد ، كما أنهم عاشوا جميعا في عهده في أمن وطمأنينة وهدوء نسبي ، ولا غرو فقد بادلهم المصريون بكل حب ووفاء ، وسار أولاده على نهجه بإتباع سياسة اللين مع أهل الذمة ، باستثناء عهد ابنه السلطان الصالح صلاح الدين (752-755هـ/1351-1354م) الذي شهد حوادث اضطراب ، وفتن من لدن بعض أهل الذمة لذلك اصدر مرسوما سنة 755هـ/1354م يشبه قرار والده الذي نص فيه على أنهم ((يمنعوا من الخدم في جميع الأعمال ، ولا يستخدم نصراني ولا يهودي في ديوان السلطان ولا في شيء من دواوين الأمراء ... وأن تكون عمامة النصراني واليهودي عشرة اذرع ... وأن يركبوا الحمير بالأكف وإذا مروا بجماعة من المسلمين نزلوا عن دوابهم ... وأن يلجئوا إلى أضيق الطرق ولا يكرموا في مجلس وأن تلبس نساءهم مغيرة الزى ... ولا يدخلن حمامات المسلمين مع المسلمات))⁽⁵⁸⁾ ، وتبع ذلك هدم بعض الكنائس والمسكن ، ولكن ما لبثت أن عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي ، ودخل كثير من أهل الذمة في الإسلام ، وباشروا بإعمالهم ثم تزوجوا من المسلمات وصار من أولادهم قضاة وعلماء⁽⁵⁹⁾ .

هوامش البحث

- (1) قاسم عبده قاسم, أوراق تاريخية (عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية, الجيزة: 2001م) ص 41-45.
- (2) سعيد عبد الفتاح عاشور, المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (دار النهضة العربية, القاهرة: 1962م) ص 41-42 .
- (3) قاسم, أوراق تاريخية, ص 46.
- (4) دخلت المسيحية إلى مصر سنة 61م على يد مرقس الرسول, فقد كان انتشارها محدود بسبب عدم اعتراف السلطات الرومانية بهذه الديانة الجديدة, للمزيد من التفاصيل عن انتشار المسيحية, ينظر, قاسم, أوراق تاريخية, ص 36.
- (5) تستخدم المصادر العربية كلا اللفظين ولكن لفظة (ملكية) هو الأكثر شيوعاً فيها وهم ينسبون إلى ملكان الذي ظهر ببلاد الروم للمزيد ينظر قاسم, عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي (عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية, القاهرة: 2007م), ص 254.
- (6) قاسم, أوراق تاريخية, ص 46؛ عصر سلاطين المماليك, ص 254.
- (7) قاسم, أوراق تاريخية, ص 46.
- (8) قاسم, عصر سلاطين المماليك, ص 254.
- (9) للمزيد ينظر, فاطمة محمد عامر, تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي (دم, د, م, د, ت) 173/1؛ قاسم, عصر سلاطين المماليك, ص 255'258.
- (10) قاسم, عصر سلاطين المماليك, ص 264.
- (11) عاشور, المجتمع المصري, ص 42.
- (12) قاسم, عصر سلاطين المماليك, ص 264.
- (13) علي إبراهيم حسن, مصر في العصور الوسطى من الفتح الإسلامي إلى الفتح العثماني, ط4 (مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1954م) ص 541.
- (14) حسن, دراسات في تاريخ المماليك وفي عصر الناصر محمد بوجه خاص, ط2 (القاهرة: 1948م) ص 341.
- (15) المقرئزي, المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المصرية, تحقيق, خليل المنصور (دار الكتب العلمية, بيروت: 1998م) 1/21-32.
- (16) حسن, تاريخ المماليك البحرية, ط3 (مكتبة النهضة المصرية, القاهرة: 1967م) ص 447؛ قاسم, أوراق تاريخية, ص 48.

- (17) حسن, دراسات, ص342.
- (18) قاسم, أوراق تاريخية, ص48.
- (19) حسن, دراسات, ص342.
- (20) حسن, تاريخ المماليك البحرية, ص447.
- (21) حسن, دراسات, ص342.
- (22) حسن, مصر في العصور الوسطى, ص541—542.
- (23) حسن, تاريخ المماليك البحرية, ص449.
- (24) حسن, دراسات, ص343.
- (25) شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب النويري, نهاية الأرب في فنون الأدب, نجيب مصطفى فواز وآخر (دار الكتب العلمية, بيروت: 2004م) 259/31؛ قاسم, عصر سلاطين المماليك, ص261.
- (26) تقي الدين أبي العباس أحمد المقرئ, السلوك لمعرفة دول الملوك, تحقيق, محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية, بيروت) 337/2؛ جمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, تحقيق, محمد حسين شمس الدين (دار الكتب العلمية, بيروت : 1992م) 108 /8—109.
- (27) تقي الدين أبي العباس أحمد المقرئ, السلوك لمعرفة دول الملوك, تحقيق, محمد عبد القادر عطا (دار الكتب العلمية, بيروت) 337/2؛ جمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة, تحقيق, محمد حسين شمس الدين (دار الكتب العلمية, بيروت : 1992م) 108 /8—109 بر الدين محمود العيني, عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان عصر سلاطين المماليك (الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة: 1992م) ص140.
- (28) السلوك, 338/2؛ النويري, نهاية الأرب, 261/31.
- (29) المقرئ, السلوك, 338/2.
- (30) المقرئ, السلوك, 338/2؛ العيني, عقد الجمان, ص140.
- (31) المقرئ, 339/2؛ تاريخ المماليك البحرية, ص451.
- (32) حسن, دراسات, ص344.
- (33) النويري, نهاية الأرب, 261/31؛ قاسم عصر سلاطين المماليك, ص378.
- (34) النويري, نهاية الأرب, 260/31.

(35) حسن, دراسات, ص345.

(36) المقريري, السلوك, 338/2, حسن, دراسات, ص345

(37) حسن , دراسات, ص346.

(38) ابن تغري بردي , النجوم الزاهرة, 109 /8 , حسن , مصر في العصور الوسطى, ص543.

(39) حسن , تاريخ المماليك البحرية, ص451.

(40) حسن , دراسات, ص347.

(41) حسن , دراسات, ص348.

(42) قاسم, .عصر سلاطين المماليك, ص278—279.

(43) المقريري , السلوك, 340/2.

(44) حسن, دراسات, ص349.

(45) عاشور, المجتمع المصري, ص45—46.

(46) حسن, تاريخ المماليك البحرية, ص457.

(47) النجوم الزاهرة, 109/8, حسن, دراسات, ص349.

(48) حسن , دراسات, ص349.

(49) MUIR, THE MAMELKE OR SLAVE DYNASTY OF EGYPT ,P,73,75

(50) حسن, دراسات, ص350.

(51) حسن, دراسات, ص350.

(52) حسن, تاريخ المماليك البحرية, ص459.

(53) حسن, دراسات, ص350.

(54) حسن, دراسات, ص351.

(55) حسن, تاريخ المماليك البحرية, ص460—461.

(56) الرطل احد الأوزان الإسلامية أي انه يزن أثنى عشرة أوقية كل أوقية تساوي أثنى عشر درهما أي يساوي 450 غم في

مصر, للمزيد ينظر, فالتر هنتس, المكايبيل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المترى ترجمة, كامل العسلي

, ط2 (د.م, عمان: 2001م) ص30—31.

(57) حسن, تاريخ المماليك البحرية، ص461.

(58) المقرئزي, السلوك: 339/2.

(59) حسن, دراسات, ص352.

List of bibliography and references

First: Primary sources –

- Badr al-Din al-Ayni:

1. 'Iqd al-Juman fi TarikhAhl al-Zaman in the era of the Mameluke Sultans (Egyptian General Book Commission, Cairo 1992)

- Taqi al-Din Abu Abbas Ahmed al-Maqrizi.

2. Suluk li-Ma'rifatDuwal al-Muluk ,Mohammed Abdelkader Atta Rev. (DarAlkutubAlelmyiaBeirut: No date)

3. Al-Mawa'idhwa-al-I'tibar be thikr al-Khitatwaalathaar known as Al-Maqriziyah plans, Khalil Mansour Rev. (Dar AlkutubAlelmyia, Beirut: 1998 A.D)

- Jamal al-Din Abi Al-Mahsin Youssef bin TaghreedBardi.

4 Alnujoom al-Zahirah fi TareekhMolouk Masr wa-al-qahira, Mohammed Hussein Shamseddine Rev. (Dar AlkutubAlelmyia, Beirut: 1999 A.D)

- Shihab al-Din Ahmed bin Abdul Wahab Al-Nawiri D.

5. Nhaihalarb fi fnounaladb, Najeeb Mustafa and other. Revs. a (Dar AlkutubAlelmyia, Beirut, 2007)

Second : Modern References

- Said Abdel Fattah Ashour

1. Egyptian society in the era of the Mamluk sultans (Dar Alnahdha, Cairo, 1992)

- Ali Ibrahim Hassan

2. Egypt on Medieval ages from the Islamic Conquest to the Ottoman Conquest, 4th ed. (Egyptian Renaissance Library, Cairo, 1954)

3. Studies in the history of the Mamluks in the era of Nasser Muhammad in particular, 2nd ed., No Date, Cairo: 1989 A.D.)

4. History of the Maritime Mamluks, 3rd ed. (MaktabatAlnahdhaAlmasryia, Cairo 1997)

- Fatima Mohammed Amer

-
5. The History of the Dhimma people in Islamic Egypt from the Arab conquest to the end of the Fatimid period (No Ref. , no date)
- QasimAbdoQassim
6. Historical Papers (Ain for Human and Social Studies and Research, Giza: 2001A.D).
 7. The Era of the Mamluk Sultans Political and Social History (Ain for Human and Social Studies and Research, Cairo: 2007
- Fliter Hintz
8. Islamic units and measurement and its equivalent in metric system, Translation, Kamelalalsaly, 2nd ed. No. Date, Amman: 2001 A.d)
- Muir W. The Mameluke; Or, Slave Dynasty of Egypt, 1260-1517, AD. Smith, Elder; 1896.